

# إنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة

## خطوة على الطريق الصحيح

التنمية والتكامل الاقتصادي، وأن نجاح القارة في استغلال مواردها الطاقية الاستغلال الأمثل وتحقيق التكامل الطاقى فيما بينها شرط أساسي لنجاح القارة في تحقيق تطلعات شعوبها في التقدم والازدهار .

فأفريقيا تتمتع بمصادر كبيرة من الطاقة الأولية التجارية بما يكفى تطور نمو اقتصاديات بلدانها لمدة طويلة ومن هذه المصادر : النفط والغاز الطبيعي والفحم والطاقة المائية واليورانيوم بالإضافة إلى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح حيث بلغت احتياطات النفط بالقارة الأفريقية في نهاية عام 1998 حوالي 75.4 بليون برميل ( حوالي 7.3% من الاحتياطي العالمي )، واحتياطات الغاز الطبيعي حوالي 361.1 تريليون قدم مكعب ( حوالي 7.0% من الاحتياطي العالمي)، واحتياطات الفحم في نهاية 1997 حوالي 61.9 بليون طن ( حوالي 6% من الإجمالي العالمي)، وإمكانات قدرات توليد الكهرباء من المصادر المائية التي بالإمكان استغلالها فنيا في نهاية عام 1996 حوالي 1915 تيراوات ساعة / سنة .

أما فيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة كالطاقة الشمسية والرياح فإن إمكانيات القارة، وبحكم

لعلنا لا نبالغ كثيرا إذا قلنا بأن عام 2001 هو عام القرارات الحاسمة بالنسبة لأفريقيا ، ففيه تم الإعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي خلال قمة سرت الثانية، وفيه انعقدت آخر قمة تحت مظلة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا بزامبيا ، وفيه تم الإعلان عن بدء تكوين هياكل ومؤسسات الاتحاد الإفريقي مثل البرلمان الإفريقي ومحكمة العدل الأفريقية والمصرف المركزي الإفريقي وغيرها ، وفيه تم إقرار مشروع الطاقة بإنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة في اجتماع وزراء الطاقة الأفارقة بالجزائر واعتماد ذلك القرار في قمة لوساكا ، وهى اللجنة التي طال انتظار قرار إنشائها الذي أوصت به خطة العمل المعتمدة في قمة لاجوس عام 1980 .

إن هذه القرارات وغيرها تعكس، وبما لا يدع مجالا للشك، رغبة جميع الدول الأفريقية في الخروج من دائرة الفقر والتخلف والمرض التي أرادت العقلية الغربية الاستعمارية فرضها على شعوبها وذلك بهدف الهيمنة على مقدراتها واستنزاف ثروتها وامتهان كرامة مواطنيها، وهى تمثل تحديا كبيرا من أجل كسر تلك الدائرة الرهيبة .

ومما لاشك فيه أن الطاقة هي أحد أهم العناصر التي يعول عليها العمل الإفريقي المشترك الهادف إلى تحقيق

موقعها الجغرافي، تعد هائلة جدا ، هذا بالإضافة إلى ما تتمتع به من احتياطات هامة من اليورانيوم .

إن هذه النبذة المختصرة عن ما تتمتع به القارة من مصادر كبيرة من الطاقة الأولية تعكس الجانب الايجابي في معادلة الطاقة الأفريقية ، وفي المقابل فإن هناك جانب الاستهلاك الذي يعكس صورة مغايرة وذلك باعتباره مؤشرا لمدى تطور المجتمعات وتقدمها . فقد بلغ استهلاك النفط عام 1997 حوالي 2.4 مليون برميل / يوم ( حوالي 3.3% فقط من الإجمالي العالمي)، في حين أن عدد سكان القارة عام 1999 قد بلغ 800 مليون نسمة (حوالي 13% من سكان العالم )، مع ملاحظة أن أكثر من 40 دولة أفريقية تستورد حاجتها من النفط الخام أو المنتجات النفطية من خارج أفريقيا. وبلغ استهلاك الغاز الطبيعي حوالي 45.8 مليون طن مكافئ نفط (حوالي 3.2% فقط من الاستهلاك العالمي )، ومن الفحم 91.6 مليون طن مكافئ نفط( حوالي 4% فقط من الاستهلاك العالمي). في حين لم يبلغ استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية (عام 1995) سوى حوالي 520 كيلووات ساعة مقارنة بمتوسط عالمي يناهز 2346 كيلو وات ساعة / فرد .

وإجمالا، فإن متوسط استهلاك الفرد الأفريقي من الطاقة الأولية لا يتجاوز 300 – 400 كجم مكافئ نفط وهو أقل بخمس مرات من متوسط الاستهلاك العالمي وأقل 30 مرة من متوسط استهلاك المواطن الأمريكي، في حين تقدر مساهمة طاقة الكتلة الحيوية ( الأخشاب ) بحوالي 67% في المتوسط من إجمالي الطاقة المستهلكة، خاصة في دول جنوب الصحراء، الأمر الذي ينذر بحدوث

كوارث بيئية وأخطار ماحقة تهدد السكان .

إن هذه الأرقام المتعلقة باستهلاك الطاقة تبين حجم التحدي الذي يواجه القارة الأفريقية في كفاحها للخروج من محنها التي تسببت بها العقلية الغربية الاستعمارية خاصة إذا ما أضيفت بعض الحقائق الاقتصادية المتمثلة في كون الناتج المحلي الإجمالي للقارة والمقدر بحوالي 590 بليون دولار لا يشكل سوى 2% فقط من الناتج الإجمالي العالمي، وان ديون القارة الخارجية بلغت عام 1996 حوالي 320 بليون دولار .

وبالرغم من هذه الصورة التي تبدو على طرفي نقيض مع إمكانيات القارة الكبيرة من مصادر الطاقة فإن بإمكان القارة الأفريقية، إذا ما توفرت لها أسباب الأمن والاستقرار وسخرت تراثها لصالح شعوبها، أن تغير من هذه الصورة نحو الأفضل، خاصة بعد قرار إنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة الذي يعتبر خطوة على الطريق الصحيح حيث بإمكان هذه اللجنة الفنية، والتي تقرر أن تكون الجزائر مقرا لها ، أن تقوم بدور ريادي في هذا السبيل وذلك بتسهيل التعاون بين الدول الأفريقية والعمل على كفاءة الحماية لموارد الطاقة الأفريقية التي تمت الإشارة إليها فيما سبق ، والحفاظ عليها واستغلالها بصورة متكاملة، وتسويقها واستخدامها بشكل رشيد وعلى جميع الدول الأفريقية المساهمة في نجاح هذه اللجنة وذلك من خلال انضمامها دون تأخير إلى اتفاقية إنشائها، ودعمها ماديا وبشرياً، والتعاون معها في كل ما من شأنه تحقيق التكامل الأفريقي في مجال الطاقة .

**أمين لجنة التحرير**